

التحول الرقمي قناة حتمية جديدة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إشارة لحالة الجزائر

Digital transformation is an inevitable new channel for attracting foreign direct investment – a case study of Algeria

فاطمة الزهرة بوطورة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (الجزائر)

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة- تبسة

fatmazohra.boutora@univ-tebessa.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2026/04/15	تهدف هذه الورقة إلى توضيح العلاقة الإيجابية بين التحول الرقمي وقنوات جذب الإستثمار الأجنبي لإقتصاديات الدول بما في ذلك الجزائر، فالتحول الرقمي بالنسبة لطرفي الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز الابتكار، وتوفير حلول ذكية في مختلف المجالات، والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وحتى تنجح في ذلك لا بد من الاستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر في انتقال القدرات التكنولوجية والمهارات الإدارية في كل المجالات.
تاريخ القبول: 2026/07/01	
الكلمات المفتاحية: ✓ التحول الرقمي ✓ الإستثمار الأجنبي المباشر ✓ الجزائر	
Article info	Abstract :
Received 15/04/ 2026	This paper aims to clarify the positive relationship between digital transformation and channels for attracting foreign investment to the economies of countries, including Algeria. Digital transformation, for both parties of foreign direct investment, contributes to enhancing innovation and providing smart solutions in various fields. Algeria, like other developing countries, has adopted digital transformation as a strategic option in light of the shift towards a digital economy. In order to succeed in this, it is necessary to benefit from foreign direct investment in the transfer of technological capabilities and managerial skills in all fields.
Accepted 01/07/2026	
Keywords: ✓ Digital transformation ✓ Foreign direct investment ✓ Alger	

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من الأدوات الأساسية لتكامل اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاد العالمي، حيث يمثل هذا الأخير أساس العلاقات الاقتصادية الدولية ويحتل مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات ويعتبر شكل هام من أشكال التمويل الدولي الأمر الذي جعله يحظى باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين ورجال الأعمال والسياسة. ولا شك أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تستجيب لمجموعة من المحددات والخوافز، إذ أن حجم هذه التدفقات الواردة إلى الدول المضيفة خاصة النامية يتوقف على مدى قيام هذه الأخيرة بتهيئة الظروف المناسبة لجذبه، وبالتالي تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير المناخ الملائم ومحاولة ضبط الظروف وترتيبها بصورة تساهم في توسيع وتنويع مجالات الإستثمار الأجنبي المباشر وإعطائه الأولوية في البرامج السياسية والاقتصادية. وهذا ما جعل الجهود الدولية تتجه إلى وضع اتفاقية دولية جماعية بشأن الاستثمار لتوحيد قواعد معاملته، ووضع إطار عام للضمانات القانونية التي يتمتع بها. وتحديد أهمية الاستثمار الأجنبي يقتضي معرفة مدى توافر الظروف المشجعة عليه في الدولة المستقبلة له، حيث هذه الاستثمارات لها مزايا عديدة إذا أحسن توجيهها ومراقبتها، ومن خلالها يمكن تغطية التكنولوجيا من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد على زيادة التنافس بين الدول لجعل عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي أكثر تحفيزا من غيرها من الدول.

وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، أصبح التحول الرقمي عاملا رئيسيا في تحسين بيئة العمل وتعزيز أداء كل القطاعات داخل الدول، ولا يقتصر التحول الرقمي على تبني التقنيات الحديثة فحسب بل يشمل إعادة تصميم العمليات الإدارية داخل كل المجالات، وتحديث أساليب العمل وخلق بيئة تفاعلية أكثر مرونة وكفاءة، وهو لم يأتي فجأة بل مر بالعديد من المحطات المهمة، التي كانت تلعب دورا حاسما في تطور التحول الرقمي الى ما أصبح عليه اليوم.

وأوضحت الشركات متعددة الجنسيات من كبار مصدري التكنولوجيا الحديثة نحو الدول النامية المستقبلية لها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر لما تتمتع به هذه الشركات من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحث والتطوير، وعليه أصبحت معظم دول العالم تتسابق من أجل جذب هذه الشركات عن طريق فتح باب الاستثمارات الأجنبية وتقديم العديد من التحفيزات الضريبية من أجل الظفر بتلك المزايا التكنولوجية.

1.1 إشكالية الدراسة:

يتساءل الكثير عن سبب تنافس الدول وبالأخص النامية منها حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنح العديد من الامتيازات بقصد استقطاب أكبر قدر ممكن من هذا المورد الأجنبي بغرض تلك التكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها الشركات دولية النشاط، وعليه يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: كيف يمكن أن يساهم التحول الرقمي في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المضيفة، وما واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وحاجتها للتحول الرقمي؟

2.1 فرضيات الدراسة:

إن معظم الاقتصاديات النامية تعتمد على الموارد الطبيعية يجعلها رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي هي ملزمة لاعتماد سياسات التنويع الاقتصادي للخروج من تبعية الاقتصاد الريعي.

وعليه يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- "جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا الحديثة نحو الدول المضيفة يستلزم وجود نية التحول الرقمي في اقتصاداتها".
- "التجربة الجزائرية غير واضحة فيما يخص منطق الحصول على التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي ولكنها تسير في طريق التحول الرقمي بخطى ثابتة متنامية".

1.3 أهمية الدراسة: يعد موضوع التحول الرقمي موضوعاً متداولاً بكثرة في هذه الأيام، وفي الحقيقة هي أن العالم يجري رقمية وحتى تستطيع أي منظمة البقاء في المنافسة يجب عليها أن تتحول رقمياً، كما ترجع أهمية التحول الرقمي في تحسين الكفاءة والإنتاجية توفير الوقت والتكاليف، تحسين تجربة العملاء، وخلق فرص جديدة للابتكار والنمو الاقتصادي. كما يساعد في تعزيز التنافسية وتطوير الخدمات والمنتجات بشكل مستمر، مما يساهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وأيضاً بالمقابل ليست كل الدول على نفس المستوى في مجال القدرة على التحول الرقمي لقطاعاتها وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم اليات تطوير التحول الرقمي في الدول المضيفة. وهذا ما يؤكد على أهمية إشكالية الدراسة.

1.4 أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التحول الرقمي وما يحمله من إيجابيات لمعظم القطاعات وماله من تأثير على التطور التكنولوجي لها، وكذلك يبرز البحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المميزات التي ينفرد بها خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى الإشارة إلى خاصية هذا النوع من الاستثمار باعتباره قناة عبور للتكنولوجيا الحديثة والتسريع في عمليات التحول الرقمي خاصة بالنسبة للدول النامية بما في ذلك الجزائر.

1.5 منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، محاولة لتغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري المتعلق بالتحول الرقمي وللاستثمار الأجنبي المباشر، ثم واقع التجربة الجزائرية في جذب هذا المورد ومدى استفادتها من التكنولوجيا المرافقة له في إطار سعيها لمسايرة التحول الرقمي في دول العالم ككل.

2. ركائز التحول الرقمي إشارة لحالة الجزائر

1.2 تعريف التحول الرقمي :

يعرف التحول الرقمي على أنه: "عملية تبني التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات وتحسين التفاعل مع العملاء وتطوير الخدمات والمنتجات، يهدف إلى تحقيق مستمر وتحويل الأنظمة التقليدية إلى نظم رقمية أكثر فعالية". (كزير آ.، 2024، صفحة 15) وهو العملية التي تطبقها المنظمة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال التي تقدمها المؤسسة لعملائها، بتبني تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تغييرات ثقافية وتشغيلية تكيف بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتطورة، ويشمل التحول الرقمي استخدام التكنولوجيا لتحويل المعلومات والخدمات إلى شكل رقمي، وبالتالي إعادة التفكير في المناهج والأساليب والطرق التقليدية في التسيير وفق ثقافة تنظيمية تكون أكثر إرضاء للعملاء عن طريق أئمة العمليات. (موساوي، و لعور، 2025، صفحة 33)

كما يعرف التحول الرقمي على أنه إتمام أكبر قدر من مراحل وأنشطة العمل عبر شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع العملاء أو الموردين وغيرهم من شركاء النشاط، فالتحول الرقمي في مؤسسات الأعمال، يعني استخدام المؤسسة أي كان شكلها القانوني أو طبيعة نشاطها تكنولوجيا المعلومات المستندة على التبادل الإلكتروني للبيانات Electronic Data Interchange في ممارسة وظائفها كالإنتاج التسويق التمويل والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية والتبعية استخدام هذه التكنولوجيا في ممارسة وظائف الإدارة الخاصة بهذه الأنشطة، كالتخطيط التوجيه والرقابة والمتابعة وغيرها من الوظائف الإدارية. (مصطفى، 2023، صفحة 20)

ويعرف أيضاً: "إعادة هيكلة شاملة للأنظمة والعمليات والاستراتيجيات من خلال تكامل التكنولوجيا الرقمية بهدف تعزيز الأداء المؤسسي وزيادة القيمة المقدمة للعملاء والمؤسسات على حد سواء. (حدادو، 2025، صفحة 140)

ويتضح من خلال هذا التعريف أن التحول الرقمي يتجاوز الجوانب التكنولوجية ليشمل تحولات جوهرية في بنية المؤسسة، حيث يتوافق مع تغييرات عميقة تتمثل في التفاعل مع التكنولوجيا داخل المؤسسة بهدف تحسين الأداء وتوفير قيمة مضافة للعملاء.

وهو أيضا "عملية الابتكار من خلال التغيير الكلي وإدراج التكنولوجيا الرقمية المتاحة في طريقة عمل المؤسسة وإنتاج القيمة لها بقيادة أعمالها بواسطة التكنولوجيا وخاصة طريقة تفكيرها". (Fathi, 2017, p. 43)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التحول الرقمي هو مجموعة من التقنيات التي تستخدم لتحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات في مختلف وظائف المؤسسة. فهو عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى صيغ الرقمية وتنظيمها وتخزينها في وسائط للاستفادة منها من خلال إدخال التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في جميع عناصر المؤسسة ووظائفها من أجل تسهيل الأعمال وزيادة الإنتاجية.

2.2 أهمية التحول الرقمي:

وترجع أهمية التحول الرقمي للاتي: (كزير آ.، 2024، الصفحات 16-17)

- طريقة جديدة للتجارة؛
- تحسين خبرة العميل والمواطن؛
- تحسين العمليات وتخزين الملفات بطريقة أكثر أماناً أو إنفاق وقت أقل على مهمة ما؛
- الابتكار أو التفكير الاستراتيجي: أدى التحول الرقمي إلى ظهور وظائف جديدة تتطلب التفكير الاستراتيجي والابتكار، وأصبح سوق العمل يجذب المبتكرين والقادرين على إضافة قيمة من خلال الأفكار ؛
- الاهتمام بالمجتمع والعميل؛
- تحليل البيانات: أصبح الجميع يعلم مدى أهمية تخزين تحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها؛
- يساعد المنظمات والأفراد: من خلال تقليل وتوفير الجهد والطاقة والتكاليف أيضاً، وبالتالي سوف تكون هذه الإجراءات سهلة وسريعة على المستفيدين.

3.2 أهداف التحول الرقمي:

تتمثل أهداف التحول الرقمي في: (أحمد و بن أحمد، 2025، الصفحات 504-505)

- توفير المعلومات التشاركية؛
- حماية مصادر المعلومات الأصلية؛
- تسهيل البحث واسترجاع المعلومات؛
- تحسين الخدمات واستحداث أخرى؛
- تقديم خدمات معلوماتية متطورة؛
- إتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين؛
- تقليل زمن إيصال المعلومات؛
- إتاحة معلومات أصلية محدثة.

4.2 خصائص التحول الرقمي:

يتميز التحول الرقمي بمجموعة من الخصائص هي كالتالي: (مصطفى، 2023، صفحة 21)

- الشفافية والمرونة؛
- تحقيق التميز؛
- التكيف: القدرة على الاستجابة بسرعة وفعالية للتغيرات في البيئة الرقمية؛

- اللاتزامنية: وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد؛
- الذكاء: تتسم الشبكات الرقمية بقدر عال جدا من الذكاء.

5.2 وسائل التحول الرقمي:

يعتمد على ما يلي: (كتاف و إنزارل، 2024، الصفحات 181-182)

- الإنترنت؛
- المواقع والصفحات الإلكترونية؛
- البريد الإلكتروني؛
- مواقع التواصل الاجتماعي؛
- الهواتف الذكية؛
- المنصات الإلكترونية؛
- الحكومة الإلكترونية.

6.2 مبادئ التحول الرقمي:

تتمثل في: (كريز آ، 2024، صفحة 08)

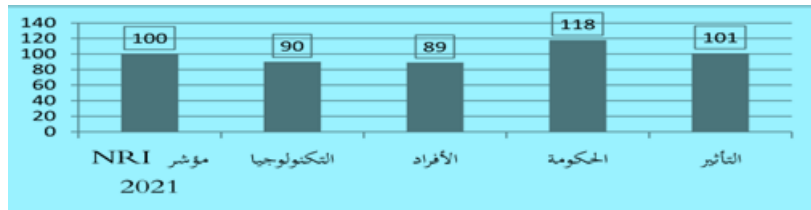
- استخدام التكنولوجيا مع القدرة على إنشاء معايير تكنولوجية؛
- التغيير في خلق القيمة: أي إلى أي مدى تبدأ الأنشطة الرقمية الجديدة في التخلي عن الأعمال القاعدية والتي لا تزال تقليدية في كثير من الأحيان؛
- التغيير الهيكلي غالبا ما تكون التغييرات الهيكلية مطلوبة لتوفير أساس مناسب للتحول؛
- الجوانب المالية: لا يمكن إعادة تشكيل المبادئ الثلاثة السابقة إلا بعد النظر في الجوانب المالية.

7.2 إشارة لواقع استخدام الجزائر للتحول الرقمي في الاقتصاد:

يمكن ابرازها من خلال ما يلي:

1.7.2 مؤشر الجاهزية الشبكية: حسب مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) Network Readiness Index القائم على قياس أربع ركائز أساسية وهي التكنولوجيا، الأفراد، الحكومة والتأثير؛ احتل الاقتصاد الرقمي في الجزائر المرتبة 100 من أصل 130 اقتصادا مدرجا خلال سنة 2021، وهذا ما يؤكد تأخرها وحاجتها للإسراع من وتيرة التحول الرقمي لخدمة الاقتصاد. ويوضح الشكل الموالي الترتيب الاجمالي للجزائر حسب مؤشر الجاهزية الشبكية. (مواسيم و بلغنو، 2023، الصفحات 425-426)

الشكل 1: الترتيب العالمي للجزائر إجمالا وحسب ركائز مؤشر الجاهزية الشبكية



المصدر: (مواسيم و بلغنو، 2023، صفحة 426)

2.7.2 مؤشر تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال: مؤشر تطوير "تنمية" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُمثل أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم مع المقارنة بينها، يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات منذ سنة 2009،

حيث أحرزت الجزائر تقدما بـ 14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، وفقا لآخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. فبعد أن كانت تحتل المرتبة 102 سابقا، حلت الجزائر في المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الاتحاد، بمعدل قدر بـ 77.8 نقطة، مُتجاوزة بذلك المعدل الافريقي (47.4 نقطة) ومعدل البلدان العربية (74.5 نقطة) وكذا معدل البلدان المتوسطة الدخل (62 نقطة). (تقرير، 2024)

الشكل 2: مؤشر تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال

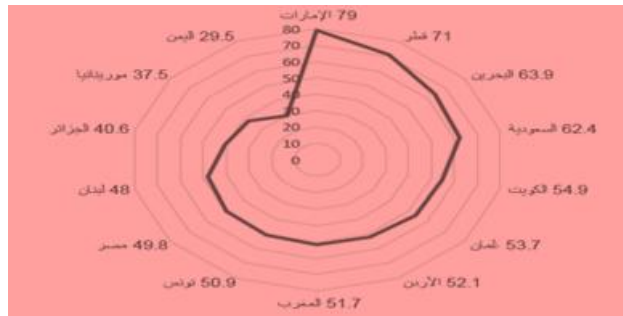


المصدر: (تقرير، 2024)

3.7.2 مؤشر تطور البنية التحتية العصرية للاتصالات : تسعى الجزائر إلى اندماج كافة المواطنين في مجتمع المعلومات ومرافقة التحول الرقمي للإدارة والاقتصاد الوطني، وذلك بتعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، من خلال العمل على ربط كافة المواطنين بشبكة الأنترنت وتوفير الخدمات بسعر مقبول ومناسب.

3.7.2 مؤشر صندوق النقد العربي للاقتصاد الرقمي: يقوم مؤشر صندوق النقد العربي للاقتصاد الرقمي على أربع ركائز أساسية وهي البنية الرقمية، التمكن الرقمي، المساهمة الاقتصادية وركيزة الابداع والابتكار، فقد احتلت الجزائر المرتبة 12 من أصل 14 دولة عربية مصنفة، وهي مرتبة جد متأخرة.

الشكل 3: الترتيب النهائي للدول العربية حسب مؤشر صندوق النقد العربي للاقتصاد الرقمي



المصدر: (مواسم و بلغنو، 2023، صفحة 426)

8.2 تحديات التحول نحو اقتصاد رقمي في الجزائر ومؤثراته:

أهمها: (بالقاضي، 2024، الصفحات 696-697)

1.8.2 التحديات الخاصة بالجانب القانوني والتشريعي: من الضروري تحقيق الموازنة بين التطورات التكنولوجية والتطور القانوني حيث تسعى الجزائر إلى العمل على تطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال القانون وتحسين قدراتهم الرقمية بما يتناسب والتكنولوجيات الرقمية الحديثة.

من الضروري تحقيق الموازنة بين التطورات التكنولوجية والتطور القانوني حيث تسعى الجزائر إلى العمل على تطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال القانون وتحسين قدراتهم الرقمية بما يتناسب والتكنولوجيات الرقمية الحديثة.

2.8.2 التحديات المالية: والتي تتمثل في ضرورة توفر الإمكانيات المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية من تقنيات حديثة، موارد بشرية مؤهلة... الخ . (بوراس، محجوب ، و طليبي، نوفمبر 2025)

3.8.2 التحديات المتعلقة بالموارد البشرية المؤهلة: إن الموارد البشرية الخبيرة في مجال التطبيقات الالكترونية وتطوير المواقع الإلكترونية الخاصة بها يعد عاملا هاما للتحول الرقمي، حيث توجد فجوة بين مؤهلات الكوادر البشرية وما يتطلبه العمل من معارف ومهارات وخبرات لازمة.

4.8.2 التحديات الإدارية: تتمثل أهمها فيما يلي:

- إجراء الكثير من التغييرات في بعض الجوانب الرقمية الأمر الذي قد يكون مقبول لدى بعض الأفراد .
- تتطلب التطبيقات الالكترونية توحيد الإجراءات والمعايير (الهزاني، 2008، صفحة 57).

5.8.2 التحديات الاجتماعية: من الضروري تدريب المواطنين بصفة عامة وتطوير قدراتهم على استخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات.

6.8.2 عدم الثقة بالخدمات الإلكترونية: يعد عنصر الثقة من التحديات التي تواجهها التطورات الرقمية الحديثة.

7.8.2 التحديات السياسية: تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية تحظى بحماية قانونية وتمنع اختراق المواقع، وبالتالي تحديد عقوبات لمرتكبيها.
 - غياب هيئات عليا في الجهاز الحكومي تتبادل تشاور سياسيي قصد اتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الرقمية وترقيته.
- ومن أهم مؤشرات الإقتصاد الرقمي التالي: (بوعتلي، 2023، صفحة 94)

- **مؤشر الحكومة الرقمية:** ويهدف لمضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.
 - **مؤشر الأسس الرقمية:** ويهدف لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية والسياسات واللوائح والمهارات الرقمية.
 - **مؤشر الاستعداد الرقمي للمواطن:** ويركز أساسا على الاهتمام بتحسين حياة المواطنين في مختلف المجالات.
- حيث شهدت الدول العربية بما فيها الجزائر تسارعا ملحوظا في مسيرة التحول الرقمي، حيث أصبحت التكنولوجيا بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ويعتمد هذا التحول على رؤى واستراتيجيات وطنية وإقليمية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير القدرات التكنولوجية، مما يهيئ الأرضية المناسبة لتحقيق ابتكار رقمي في مختلف القطاعات. ولكن استقطاب هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر سيكون متفاوتا حسب قدرتها على التغيير واللاحاق بركب التحول الرقمي العالمي وحسب قوة قنوات الجذب الأخرى أيضا.

3. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالة الجزائر

1.3 مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

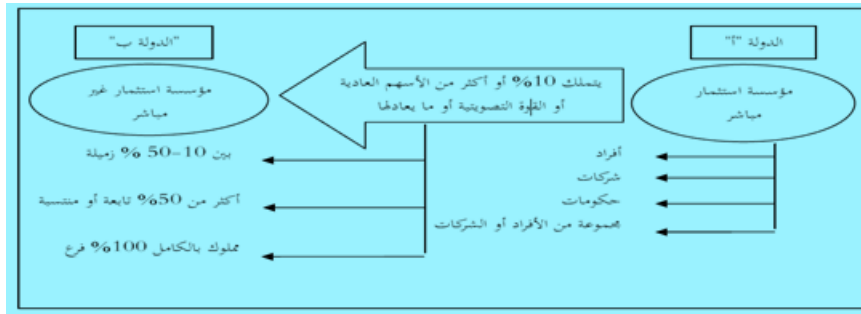
يعرف على أنه: " هو ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة ". (مبروك، 2007، صفحة 31) وأيضا أنه: " إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجنب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة المشروعات أو تعطيتهم حق المشاركة في هذه الإدارة، ويقوم المستثمرون الأجانب بهذا النوع من الاستثمار من خلال إيجاد فروع للشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة ". (صدفة، 2007، صفحة 10)

كما: " يقصد به كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة، كما يعبر عن تلك المشروعات التي تقام خارج بلد الإقامة من خلال المشاركة في مشروع مشترك، أو إنشاء شركات تابعة ". (Zimmermann, 2008, p. 08)

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر أجنبي خارج بلده الأصلي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو مشترك وهذا من أجل تحقيق هدف مستقبلي. فينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار طويل الأجل ويتمتع باستقرار كبير وغالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية وممارسة المستثمر الأجنبي نشاطه الإنتاجي في إقليم البلد المضيف.

ويمكن توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل 5 الآتي:

الشكل 5: شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

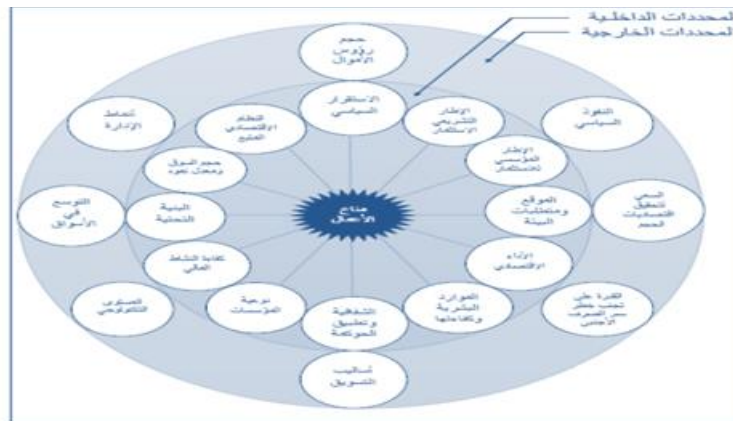


المصدر: (ميدون، 2020، صفحة 39)

2.3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتمد عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة على العديد من المحددات التي تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، فالمستثمر الأجنبي يقوم بدراسة معمقة للظروف والأوضاع التي تعيشها الدولة المضيفة لاتخاذ قراره بالاستثمار من عدمه، والذي يعتمد في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري والمتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال، التي لها التأثير المباشر على نجاح المشروع الاستثماري من عدمه. فحسب "مفتاح صليحة" فإن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر هي "مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية، وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، حيث تختلف درجة تأثير هذه العوامل على المستثمر الأجنبي من دولة إلى أخرى، وأن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية". وتنقسم هذه المحددات إلى قسمين محددات خارجية ومحددات داخلية حسب الشكل التالي.

الشكل 6: المحددات الخارجية والداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: (الخليل، جوان 2017، صفحة 405)

3.3 تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2020:

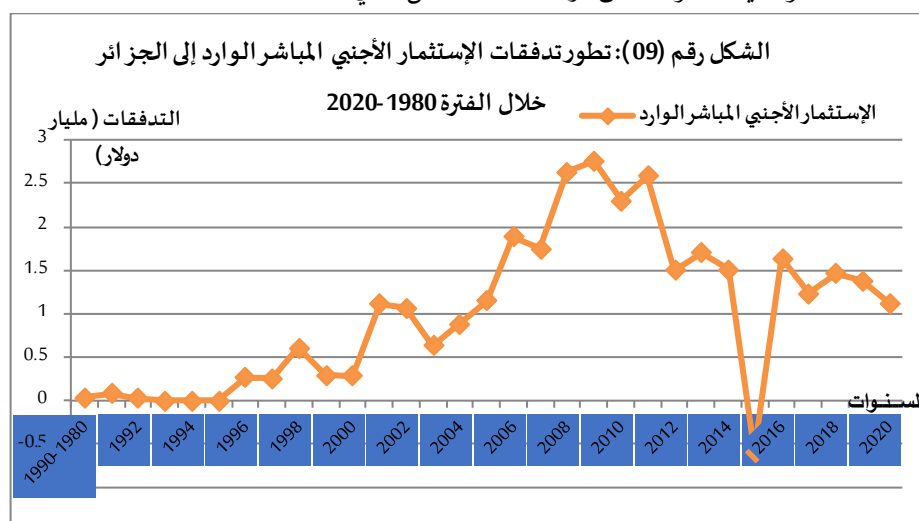
من خلال تفحص إحصائيات وبيانات تقارير الإستثمار العالمي من موقع إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة والتنمية UNCTAD، تم إعداد الجدول التالي والذي يمثل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

الجدول 1: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2020 (مليار دولار)

السنوات	متوسط 1980-1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إ أ م الوارد	0.035	0.080	0.030	0.001	0.001	0.001	0.270	0.260
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إ أ م الوارد	0.607	0.292	0.280	1.113	1.065	0.638	0.882	1.145
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إ أ م الوارد	1.888	1.743	2.632	2.754	2.301	2.581	1.499	1.697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
إ أ م الوارد	1.507	0.585-	1.636	1.232	1.466	1.382	1.125	-

المصدر: (2026، <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>)

ومن خلال البيانات الإحصائية المدونة في الجدول يمكن توضيحها بالشكل الآتي:



المصدر: (من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق)

إن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2020، يتبين أن متوسط هذه التدفقات الواردة بين الفترة 1980-1990 كانت ضئيلة إذ بلغت 0.035 مليار دولار وهذا في ظل الإصلاحات المستهدفة التي باشرتها الجزائر لتهيئة المناخ قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث باشرت مسيرة الإصلاحات بداية من سنوات الثمانينات، ولمواجهة العجز تم إصلاح وهيكلية المؤسسات العمومية بين 1980-1984، ومن خلال القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 قامت الجزائر بإحداث إصلاحات اقتصادية تمثلت في تحويل عدد معين من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية ومن خلالها طبقت سياسة استقلالية المؤسسات العمومية. وفي 1991 حدث ارتفاع في التدفقات الواردة إلى الجزائر لتبلغ 0.080 مليار دولار لتتخفص محققة 0.030 مليار دولار سنة 1992، ونتيجة لفشل سياسة استقلالية المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف المرجوة منها وفي قانون المالية التكميلي 1994 تم خصصة المؤسسات العمومية وتمكين الخواص من المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%.

وفي سنة 1996 ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر لتحقيق 0.270 مليار دولار بعد أن تميزت بالانعدام سنوات 1993، 1994، 1995 وهذا في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي نتيجة الأحداث التي شهدتها البلاد مما أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب، لتستمر في الارتفاع سنة 1998 وتصل إلى 0.607 مليار دولار وهذا راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وعدة دول والتي أعطت الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب لتتخفف بعدها سنة 1999 محققة 0.292 مليار دولار.

مع تحسن المناخ الاستثماري الجزائري نتيجة تحسن الوضع السياسي والأمني وتعديل قانون الاستثمار سنة 2001 ليفسح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى الجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بسنة 2000 لتصل إلى 1.113 مليار دولار وفي سنة 2002 حدث انخفاض طفيف بنسبة 3.87% لتسجل هذه التدفقات ما قيمته 1.065 مليار دولار لتتخفف بنسبة 40% سنة 2003 وتصل إلى 0.638 مليار دولار، لتعود بعدها إلى الارتفاع سنة 2004 محققة ما قيمته 0.882 مليار دولار، الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر جاء نتيجة التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ: 1065 مليون دولار الذي تحقق كان بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوارسكوم المصرية، بالإضافة إلى خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. ولهذا فإن هذا الارتفاع الخاص بالفترة (2005-2011) ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه، بقدر ما هو نابع من هذه المحطات الأساسية المذكورة. ومع ذلك شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغيير قيمته 715 مليون دولار أمريكي (ناجي، 2009، صفحة 59).

وقد حققت الجزائر فيما بعد أي خلال الفترة (2005-2007) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها قامت في نفس الفترة بوضع إصلاحات عديدة للاستثمار بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي، وقد قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ثم قدمت تعديلات أكثر لتفسيح مجالا واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وأيضا سجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07%، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات الواردة للجزائر في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.43% أما في سنة 2010 فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، بنسبة 18% وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برؤية عالمية وهي استثمارات في قطاع المحروقات، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري يتوفر فيه الاستقرار الأمني.

فالفترة من (2008-2011) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر وارتفاع حجمها والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث بقيت رغم هذا التغير الإيجابي بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، وبصفة عامة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة (2005-2011) مست معظمها قطاعي المحروقات والاتصالات.

وقد أوضحت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار في تقريرها لها أن مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقطبتها الجزائر قد سجلت ارتفاعا ملموسا خلال 15 سنة حيث انتقلت من 3.3 مليار دولار في نهاية سنة 2000 إلى 19.5 مليار دولار في

نهاية سنة 2010 وإلى 26.2 مليار دولار في سنة 2015. إلى أن سنة 2015 قد تميزت بانخفاض من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بنقص 587 مليون دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 2014. (الجزائر، 2026)

ونتيجة اندماج محدودة النظام المالي الجزائري في النظام العالمي فإنها لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية واستمرت في الارتفاع إلى سنة 2009 حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ما قيمته 2.754 مليار دولار وهي أكبر قيمة مسجلة لها ويعود استمرار الارتفاع إلى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لجذب هذه الاستثمارات واستحداث هيئات كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI حيث كانت أهم الاستثمارات الأجنبية المباشر منفذة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في مجال المحروقات فيما ظلت القطاعات الأخرى ضئيلة.

وفي سنة 2014 حدثت زيادة وصلت على إثرها قيمة التدفقات إلى 1.507 مليار دولار ليحدث بعدها انخفاض رهيب سنة 2015 حيث حققت هذه التدفقات قيمة سلبية -0.585 مليار دولار بسبب عدم تشجيع استقطاب المستثمرين الأجانب وتخفيضهم وفرض "قاعدة 49/51" المدرجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بالإضافة إلى اختيار سعر النفط سنة 2014 والتي أثرت بشكل كبير على أهم قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهو قطاع المحروقات. (بوطورة و سمايلي، 2017، صفحة 48)

في سنة 2016 أصدرت الحكومة الجزائرية القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار المؤرخ في 03 أوت 2016 ليعطي نفس جديد و ضمانات وحوافز للمستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الإستثمار داخل الجزائر ومع تحسن أسعار المحروقات ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر لتصل إلى 1.636 مليار دولار، كما احتلت الجزائر سنة 2017 المرتبة الثانية مغاربيا من الاستثمارات الخارجية إذ تراجعت بنسبة 24.7% مقارنة بسنة 2016 لترتفع بنسبة 22% ويصل مجموعها إلى 1.466 مليار دولار سنة 2018 بزيادة تبلغ نحو 234 مليار دولار مقارنة بسنة 2017 مستحوذة على حصة تقدر بحوالي 4.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية، ويرجع ذلك بفضل الإستثمار في قطاع النفط والغاز إضافة إلى استفادة الجزائر من استثمارات ضخمة في قطاع السيارات، زيادة إلى الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. حيث كانت الصدارة لمصر فيما يخص الاستثمارات الأجنبية الواردة فيما بلغ نصيب الدول النامية 699.31 مليار دولار أي بنسبة 46.77% من الإجمالي العالمي. وفي سنة 2019 حدث انخفاض طفيف في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد فكانت للجزائر نصيب 1.382 مليار دولار.

مع تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 - أواخر عام 2019 وبداية 2020 توقعت "UNCTAD" أن يكون تأثير الوباء على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا بشكل رهيب بنسبة تتراوح بين 25% و 40%، فسجلت انخفاض قدره 7.686 مليار دولار أي بنسبة 17% عكس ما كان متوقع، وقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا انخفاضا بنسبة 10.3% في 2019 ليصل إلى 45.368 مليار دولار، ورغم أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية انخفضت بنسبة 12% مسجلة 493.32 مليار دولار، إلا أن هذه الاقتصادات استحوذت على 57.32% من تدفقات الإستثمار الأجنبي العالمي وهي أعلى نسبة. (RECOVERY, 2021, p. 41) كما شهدت الجزائر في سنة 2020 انخفاضا بنسبة 19% مقارنة مع عام 2019 لتصل تدفقاتها 1.125 مليار دولار، بالرغم من رفع الحكومة الجزائرية القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب والتي كانت تحد من الملكية الأجنبية بنسبة 49% بالإضافة إلى عمليات الغلق التي شهدتها البلاد .

4. حاجة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر للتحويل الرقمي - علاقة متكاملة بين الطرفين (المضيفة والمصدرة)

1.4 العلاقة التكاملية بين مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رافدا مهما لمصادر التمويل الأخرى في الدول المضيفة كونه يعمل على توفير التقنية والإدارة في هذه الدول، وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، كما يمكن من الحصول على تقنية جديدة تساعد على الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية، وكذلك يضمن تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق ويعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والثقافة بين الدول.

2.4 استراتيجيات التحويل الرقمي قناة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة:

يمكن تلخيص ذلك من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية وهي: (قرين، 2023، صفحة 66)

1.2.4 استراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة: في هذه المرحلة تتفاعل الشركات بشكل عام مع التغيرات في العرض والطلب عن طريق تطوير منتجات وخدمات رقمية جديدة يمكن عن طريقها التموذج في بيئة تنافسية جديدة، في هذه الحالة نلاحظ أن الشركات تتبنى استراتيجية الاستجابة للتغيرات البيئية،

ومن ثم فمن قنوات الجذب الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر نجد:

- حجم السوق والطلب على السلع بالدول المضيفة، فكلما زاد الطلب أو حجم سوقها كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمارات التي تهدف إلى خدمة السوق المحلي.

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة ودرجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار على رأس المال المستثمر ساهم في جذب الاستثمار الأجنبي بشكل ملحوظ.

- مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية وكذا سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى ثباتها واستقرارها، فيزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي لها الشركة.

- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق المال والبورصة داخل الدولة، تشكل عوامل مهمة لجذب المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار.

2.2.4 استراتيجية التكيف التكنولوجي: تتمثل هذه المرحلة في عملية التحويل الرقمي المصري في إحداث تغيير عميق في البنية التحتية في المنصة التكنولوجية، وتحويلها إلى بنية تحتية أكثر مرونة ليتم استيعاب تقنيات جديدة، فضلا عن سرعة عملية التطوير وتقديم منتجات جديدة؛

فقد أصبح الاستثمار عن طريق المشاركة في رأس المال الأجنبي مع الوطني أسلوب مفضل من جانب كثير من الدول المضيفة نظرا لما يسمح به من توحيد الجهود وتقاسم المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فتكون المشاركة بنسب متفاوتة تتحدد وفقا لقوانين الشركات وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

حيث تغيرت القوى الدافعة لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد أن كانت تكلفة العمل ودرجة الانفتاح والموارد الطبيعية والهيكلة التمويلي أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ظهر دافع التكنولوجيا كعنصر مهم يهدف للوصول إلى الأسواق الإقليمية.

3.2.4 استراتيجية التوضع: في هذه الاستراتيجية تحاول المؤسسات المالية أن تجعل استثماراتها الرئيسة في التكنولوجيا تؤتي ثمارها عن طريق اعتماد استراتيجيات رقمية تنطوي على تغيير جذري في هيكلها التنظيمي، بالشكل الذي يجعلها رائدة في مجال عملها، ويكون لها اسمها ضمن قادة السوق، يمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية باستراتيجية "التدعيم الإلكتروني".

حيث يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على مراكز ومصادر للأبحاث العلمية والتكنولوجية من خلال التوجه للاقتصاديات الأقل نمواً وتطوراً في مجالات البحث العلمي. وهو ما يتماشى تماماً مع مجالات التحول الرقمي التالية:

5. خاتمة:

1.5 نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التحول الرقمي يعتمد أساساً على استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات من خلال شبكات الاتصال والوسائل التفاعلية الرقمية، وأجهزة الحاسوب والاستفادة من المعلومات لتسهيل تقديم الخدمات في العديد من المجالات الاقتصادية والإدارية مما يساهم في نشر المعرفة والتكنولوجيا المتطورة بالشكل الذي يساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إن تبني التحول الرقمي في أغلب دول العالم يجعل من أولوياتها تهيئة مناخ الاستثمار من خلال سن قوانين محفزة له والرفع من كفاءة المحددات الاقتصادية، السياسية والإدارية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- إن توفير البيئة المناسبة ذات تكنولوجيا متطورة تساهم بشكل أساسي في جذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما حدث تطور في بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال فهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتصال فعال بين فروع الشركات في البلدان المضيفة والشركات في البلدان المستثمرة، فالتحول الرقمي قناة حديثة لخدمة الاستثمار الأجنبي المباشر وكل أطرافه إيجابياً.
- الكثير من الدول النامية بما فيها الجزائر تعاني من نقص الكوادر والخبرات الإدارية والفنية وغيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم حلول هذه الإشكالية مما يحقق العائد لطرفي العقد.
- تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بأساليب عملية تسهل لها عملية التمويل في مشاريع البحث والتطوير، وهذا ما يميزها عن الشركات المحلية التي تكون قدراتها التمويلية ضئيلة جداً، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي لتكنولوجيا حديثة وعالية يسهل له دخول الأسواق الخارجية، إذ أن الشركات التي تمتلك تكنولوجيا حديثة يكون الطلب عليها متزايداً من قبل تلك الدولة لإقامة مشاريع استثمارية فيها. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: "جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا الحديثة نحو الدول المضيفة يستلزم وجود نية التحول الرقمي في اقتصاداتها".
- إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في الدولة المضيفة، كفاءة النظام الاقتصادي لأي دولة تقاس بمدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.
- إن توفر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المقابل يمكن أن يكون ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات قيدا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- " التجربة الجزائرية غير واضحة فيما يخص منطق الحصول على التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي ولكنها تسير في طريق التحول الرقمي بخطى ثابتة متنامية". فرضية صحيحة حيث تعتبر عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من منافعها مرهون بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، لذلك تسعى الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري إيماناً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تدعيم جهودها التنموية. وما لا شك فيه أن البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات تمثل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال.

2.5 توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن طرح التوصيات التالية:

- على الدول النامية بما فيها الجزائر تطوير التشريعات والقوانين بما يتناسب التطبيقات الرقمية في مختلف القطاعات والمجالات، بما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي إليها. مع ضرورة تنمية الرأس المال البشري القادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة القادمة إليها من خلال هذا الاستثمار.
- محاولة الدول النامية الاستفادة من فرصة ما يوفره الاستثمار الأجنبي من الإمكانيات المادية لمواجهة ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحمل تكلفة الصيانة والتحديث اللازم لها من خلال اعتماد كل محددات ومتطلبات الاستثمار الأجنبي ومحاولة خلق بيئة ملائمة لنقل التكنولوجيا بسهولة.
- على الدول النامية زيادة نشر الوعي لدى شعوبها بأهمية التحول الرقمي والفوائد التي يمكن الاستفادة منه، ومن ثم خلق فئات تكفي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يخدم ذلك.
- ضرورة العمل على تحقيق العلاقة الإيجابية والتكاملية بين التحول الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل حكومات الدول النامية، حيث تمكنت الشركات دولية النشاط أن تحكم قبضتها على أهم عنصر من عناصر الإنتاج، والمتمثل في التكنولوجيا الحديثة خاصة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي دفع العديد من البلدان النامية بما في ذلك الجزائر لتتسابق من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من هذه الشركات التي تنقل ورائها هذه التكنولوجيا بغية تحقيق مختلف أهدافها التنموية.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع العربية:

• المؤلفات:

1. سوسن زهير المهدي. (2011). تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
2. عبد العزيز السيد مصطفى. (2023). التحول الرقمي في مؤسسات الأعمال. القاهرة: دراسات وأبحاث علمية، كلية التجارة.
3. عمر هاشم محمد صدف. (2007). ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
4. نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. مصر: دار الفكر الجامعي.

• المقالات:

1. أسماء سي علي. (2019). تقييم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017) -دراسة تحليلية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 02، جامعة الشلف.
2. آسيا بالقاضي. (2024). متطلبات التحول الرقمي ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة في قطاع الاتصالات. مجلة التنمية والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09، العدد 01، جامعة سطيف 01.
3. إلياس ميدون. (2020). الاتجاهات الحديثة لتصنيف الإستثمار الاجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية). ، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، المركز الجامعي إيليزي، .

4. أمال كزيز. (2024). التحول الرقمي والتوجه نحو تطبيقات الجامعة الذكية. رؤى وآفاق مستقبلية. برلين، ألمانيا: الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للنشر.
5. برادعي ابراهيم الخليل. (جوان 2017). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة وهران 02.
6. بن حسين ناجي. (2009). تحليل وتقويم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة بسكرة.
7. حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، (جوان 2017). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة وهران 02.
8. ربيع قرين. (2023). تقنيات التحول الرقمي وإستراتيجياته . مجلة المشكلة الإقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد، 02، ميلة.
9. رميساء نجاة، مواسيم، و سمية بلغنو. (2023). المؤسسات الناشئة كآلية لتجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، الجزائر.
10. سليم موساوي، و عبد الحفيظ لعور. (2025). التحول الرقمي للخدمات المالية في القطاع المصرفي الجزائري، بين واقع التطبيق وتحديات التطوير. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 14، العدد 01، الجزائر.
11. عبد الرحمان حسن حسن محمد، و محمد أحمد الغبيري. (2020). واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإدارية، المجلد 04، العدد 03، السعودية.
12. عبد القادر كتاف، و عادل إنزارل. (2024). استراتيجية التحول الرقمي ضمن السياسات العامة التنموية في الجزائر الأفاق والواقع". المجلد 12، العدد 02، مجلة أفاق فكرية، مستغانم.
13. فاطمة الزهراء، بن أحمد، و نادية بن أحمد. (2025). التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات. المجلد 15، العدد 1، المجلة الجزائرية للمالية العامة، تلمسان.
14. فضيلة بوطورة، و نوفل سمايلي. (2017). تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات والاصلاحات التشريعية وواقع الاحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية. مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، جامعة خميس مليانة.
15. فطيمة حدادو. (2025). التحول الرقمي وأثره على آداء الأساتذة الجامعيين . المجلد 10، العدد 1، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، الجلفة.
16. محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988). الطاقة المتجددة (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الشروق.
17. محمد بوعتلي. (2023). تنمية الحكومة الرقمية كعامل أساسي لتحقيق التحول الرقمي في الدول العربية: دراسة تحليلية وتصنيفية باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي خلال سنة 2022، . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة.

• المداخلات:

1. نادية بوراس، آسيا محجوب، و محمد طليبي. (نوفمبر 2025). تحديات التحول الرقمي في الجزائر، الملتقى الوطني: التحول الرقمي وأمن المعلومات في القطاع المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،. تبسة: جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.

• التقارير:

1. الناتج المحلي في الجزائر. (04 فيفري , 2026). الناتج المحلي في الجزائر. تم الاسترداد من <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=273154?prin>
2. تقرير. (2024). تقرير صادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات. تم الاسترداد من وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية: <https://www.mpt.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A8%D9%80-14-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B5%D8%A7/>

2.6 المراجع الأجنبية:

- 1.Fathi, F. (2017). Les compétences et les capacités essentielles à la réussite de la transformation digitale des entreprises". vol 13, n°15, Revue des Sciences Economiques.
2. <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>, م. إ. (فيفري 05, 2026). Récupéré sur <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>
3. International Energy Agency. (2018). IEA. Consulté le 12 19, 2018, sur iea.org: <https://www.iea.org/topics/renewables/>
4. OUALI, S. (2006). Etude géothermique du Sud de l'Algérie. Revue des Energies
5. RECOVERY, -I. I. (2021). -INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY. UNCTAD: UNITED NATIONS Geneva.
6. Zimmermann, T. A. (2008). , les investissement directs: évolution actuelle en théorie, pratique et politique. france: revue la vie économique,.